

التقويم بين التناول والتفعيل للنصوص في ظل نظام "LMD"

كعميق لفعالية هذا النظام.

أ. إبراهيم بيض القول جامعة وهران - 2-

أ. تجاني منصور جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2-

مقدمة:

عرفت الجامعة الجزائرية مستجدات أفرزتها التطورات الحاصلة في جميع الميادين، في ظل الكم الهائل لتدفق الطلبة الذين تستقبلهم الجامعة كل سنة و مستلزمات سوق العمل التي لم تعد التخصصات الجامعية الموجودة تتوافق مع متطلباتها و بما أننا لا نعيش منعزلين عن التطورات الحاصلة حولنا في البلدان فإنه كان لزاما مواكبتها حتى نسير مع الركب ولو لم يكن ذلك بنفس العزيمة، وجاء اعتماد الدول الأوربية لنظام **LMD** كتعديل لأنظمتها والذي كان منبعه في الأصل جامعات أمريكا الشمالية والجامعات البريطانية منعرجا آخر لجامعات الدول النامية والتي تعد الجزائر واحدة منها، وعلى هذا الأساس جاءت إصلاحات 2004 التي أقرت بتبني نظام **LMD**، وتماشيا مع التغيرات والتطورات العالمية في شتى المجالات، عرفت الجامعة الجزائرية إصلاحات تهدف الى تحسين جودة التكوين وإعداد إطارات كفؤة تستجيب لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع إلا ان تحقيق ذلك يعتمد اساسا على عملية تقويم ناجعة وفعالة يكون القائمون بها على دراية كافية بمفهوم التقويم لاسيما في النظام الجديد وأساليه وأهدافه وأغراضه وأدواته...

ومن الأمور المهمة التي لها الأثر الكبير في تحسين نوعية وجودة مخرجات التدريس الجامعي هي نوعية وجودة أداء الأستاذ الجامعي لذا يعد "الأستاذ الجامعي حجر الزاوية في العملية التربوية، وهو القائم بهذه العملية بوصفه ناقلا للمعرفة ومسئولا عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة، ولم يعد الأستاذ مدرسا أو ملقنا للمعرفة بقدر ما هو منظم لنواحي النشاط المؤدية إلى اكتساب المعرفة والمهارات لدى الطلاب. (1)

ويعتبر التقويم الركيزة الأساسية لأي عملية تطويرية في التعليم الجامعي، فالتقويم وسيلة تهدف إلى الكشف عن مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لعلاجها حيث وضع القرار رقم 712 الخاص بالتقويم و الانتقال المؤرخ في

نوفمبر 2011/3، أساليب تقييم جديدة تساهم في تحسين وتميز الجامعة الجزائرية والتي منها دراسة نتائج الطلبة ومشكلات التحصيل وتطوير نظام الامتحانات والمتابعة الأكاديمية للأستاذ وإنشاء وحدة الجودة الشاملة بالاعتماد على هيئات التقييم على مستوى الكليات إلا أن هذا اصطدم بالواقع الذي لم يتوفر على أدنى الشروط والوسائل لتهيئة الأرضية والميدان من تأطير وهياكل ووسائل وخدمات وغيرها... كلها جعلت من التقييم إشكالية بين التناول المألوف والتفعيل المأمول للنصوص التشريعية في ظل النظام الجديد .

أولا- الكلمات المفتاحية:

❖ **نظام LMD** :يمثل هيكلة جديدة للتعليم العالي تقوم على بناء التكوين الجامعي حسب ثلاثة مستويات متميزة ومترابطة لرصد تطور كفاءات الطالب (ليسانس - ماستر - دكتوراه).

❖ **التقويم** :مجموعة من الخطوات المنظمة والمتكاملة التي تسعى الى تقدير مدى تحقيق النظام التربوي للأهداف المخططة له ، والعمل على كشف مناطق الضعف واقتراح الوسائل والإجراءات الضرورية لإصلاحها.

❖ **الاختبار**:هو أهم أداة قياس تستخدم في المجال التربوي وهو في الغالب مجموعة من الأسئلة أو المثيرات التي من خلالها يمكن أن تتم عملية القياس.

❖ **القياس**:سابق للتقويم وأساس له ، ويشير إلى كمية ما يوجد في الشيء من الخاصية المقاسة وفق مقاييس مدرجة ذات قيمة رقمية متفق عليها.

❖ **التقييم** :ويقصد به تحديد القيمة أو القدر أو الثمين ويقتصر على إصدار الحكم على قيمة الأشياء ، أى تقدير مدى العلاقة بين مستوى التحصيل والأهداف بمعنى تقدير قيمة الشيء استنادا إلى معيار معين، وتعنى إصدار حكم قيمة على نتيجة القياس وفق معيار معين.

ثانيا- تقييم الطالب حسب النصوص الخاصة بالنظام الجديد:

إن مسؤولية الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع جزء لا ينفصل عن مسؤولياته في خدمة الإنتاج العلمي وخدمة الطلاب وفي خدمة المهنة بل إن خدمته للعلم والطلاب هي من أهم الخدمات التي يقدمها للجامعة والمجتمع، ومن هذه المسؤوليات الحرص على أداء المسؤولية اتجاه أخلاقيات المهنة والتي تعتبر أساس في خدمة الطلاب وخدمة البحث العلمي والتي تجبره على الحرص على ضبط التقويم للطلاب مما يساهم في نشر ثقافة العدل والأمانة بما يعود

بالنفع على الطالب والجامعة والمجتمع في آن واحد فتقوم الطالب يعتبر مسؤولية مشتركة بين الأستاذ والإدارة والمشرع والطالب نفسه، وفي هذا الصدد يمكن توضيح وشرح ما تنص عليه بعض المواد الموجودة في الباب الثاني من القرار رقم 11/712 المتعلق بالتقييم والتدرج الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع إضافة بعض التوضيحات الواردة في القرار الوزاري رقم 800 الصادر في 2005 ، حيث تنص المادة 18 من الفصل الأول الخاص بمراقبة المعارف والمؤهلات على أنه يتم في كل سداسي تقييم المؤهلات واكتساب المعارف لكل وحدة تعليمية إما عن طريق المراقبة المستمرة والمنتظمة أو عن طريق امتحان نهائي أو كلاهما معاً، وتعطى الأولوية قدر الإمكان لتطبيق طريقة المراقبة المستمرة والمنتظمة، وهذه المؤهلات والمعارف سواء كانت في الأعمال الموجهة أو في الأعمال التطبيقية والدروس والمحاضرات... كما هي موضحة في المادة 20 من هذا الفصل، أما المادة 19 والمادة 10 من القرار المؤرخ في 2005 ينصان على أنه يجب نشر رزنامة للاختبارات وطبيعتها ومدتها وطريقة المراقبة المعتمدة وذلك بداية كل سداسي وهذا يعني أن للطالب الحق في معرفة مواعيد إجراء الاختبارات مسبقاً، فتقييم معارف وكفاءات الطالب قد يكون على شكل فروض فجائية في حصة الأعمال الموجهة أو عن طريق تقرير أو استجواب في حصة الأعمال التطبيقية أو في الامتحان النهائي للسداسي أو امتحان الاستدراك أي أن الكفاءات والمعارف تقيم إما عن طريق المراقبة المستمرة والمنتظمة أو عن طريق امتحان نهائي أو بالتوفيق بينهما. (2)

أما المادة 21 توضح كيفية حساب معدل علامات الأعمال الموجهة بحساب علامات الطالب ، أي يقيم الطالب على كل عمل قام به في الأعمال الموجهة، أما المادة 22 توضح كيفية حساب معدل الأعمال التطبيقية على أساس معدل علامات الاختبارات وعلامات التقارير وفيما يلي يمكن توضيح كيفية حساب المعدلات.

مثال اول: معدل مادة وبدون المراقبة المستمرة ، المعدل (Mm) = نقطة الامتحان النهائي للسداسي.

مثال ثان: معدل مادة ونمط المراقبة المستمرة (اعمال موجهة-أعمال تطبيقية-فروض فجائية)

المعدل (MM) = الامتحان النهائي*المعامل+اعمال الموجهة*المعامل+أعمال تطبيقية*المعامل+الفرض الفجائي*المعامل+فرض منزلي*المعامل/مجموع معاملات المواد

مثال ثالث: معدل مادة بعلامة الأعمال التطبيقية.

المعدل (MM) = نقطة الأعمال التطبيقية

ينجح الطالب في المادة إذا تحصل على معدل أكبر أو يساوي 20/10 ويكتسب الطالب الوحدة التعليمية عن طريق التعويض إذا كان معدل مجموع العلامات المحصل عليها في المواد المكونة لها موزونة بمعاملاتها يساوي أو يفوق 20/10 وينجم عن اكتساب الوحدة التعليمية أيضاً اكتساب الأرصدة المسندة لها وفي هذه الحالة تعتبر

الأرصدة المحصل عليها قابلة للاحتفاظ في نفس مسلك التكوين وقابلة للتحويل في أي مسلك تكوين آخر يتضمن هذه الوحدة، ويعتبر السداسي مكتسباً بالنسبة لكل طالب تحصل على مجموع الوحدات التعليمية المكونة له وفقاً للشروط المحددة في المادة 24 وينجم عن اكتساب السداسي اكتساب الأرصدة المسندة له والبالغ عددها ثلاثون (30) رصيداً، أما إذا أخفق الطالب في الدورة الأولى يتقدم للمشاركة في الدورة الاستدراكية بالنسبة للاختبارات المتعلقة بالوحدات التعليمية غير المكتسبة ويحتفظ الطالب بالمواد المكتسبة وفي الأخير يحسب المعدل الأفضل. (3)

ويمكن حساب معدل السداسي كما يلي:

معدل السداسي = معدل الوحدة 1 * معاملها + معدل الوحدة 2 * معاملها + معدل الوحدة 3 * معاملها / مجموع معاملات كل الوحدات (4)

يتم اكتساب السداسي إذا كان مجموع معدلات الوحدات المكونة للسداسي والمزودة بمعاملاتها أكبر أو يساوي 20/10 ومنه نجد حالتين:

الحالة الأولى: السداسي مكتسب نهائياً و بالترصيد إذا كان معدل كل وحدة أكبر أو يساوي 20/10

الحالة الثانية: إذا كان على الأقل معدل وحدة السداسي أقل من 20/10 فنحسب معدل السداسي كما في السابق وإذا كان المعدل أكبر أو يساوي 20/10 فالسداسي مكتسب بالتعويض، وتنظم الدورة الاستدراكية لكل سداسي لنفس السنة الدراسية في أجل أقصاه شهر سبتمبر (5)

■ في حالة الرسوب يتقدم الطالب لإجراء امتحانات الاستدراك الخاصة بوحدة التعليم غير المكتسبة في حين يحتفظ الطالب بنقاط مواد وحدة التعليم التي أكبر أو تساوي 20/10 حتى إذا كان معدل الوحدة أصغر من 20/10

■ يتقدم الطالب لامتحانات المواد غير المحصلة، أثناء دورة الاستدراك يحسب معدل المواد على أساس النقطة المتحصل عليها في هذه الدورة تضاف إليها المراقبة المستمرة المتحصل عليها أثناء السداسي غير القابلة للتعديل وبالتالي عند الانتهاء من دورة الاستدراك تعتبر وحدة التعليم مكتسبة إذا كان معدلها العام أكبر أو يساوي 20/10 وعليه فإن المادة المعنية بالاستدراك = معدل المادة > 10 + معدل الوحدة > 10 + معدل السداسي > 10 (6)

■ تحتفظ الوحدة التعليمية المكتسبة بالتعويض بالأرصدة المسندة إليها والمقدرة (30) رصيدا وكذلك يحتفظ السداسي المكتسب بالتعويض الثلاثون (30) رصيدا المسند إليه كما تحتفظ السنة المكتسبة بالتعويض بالستين (60) رصيدا المسند إليها.

هذا كل ما تنص عليه المواد (26، 27، 28، 29) من القرار 712 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 3 نوفمبر 2011، اما المواد (30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37) توضح كيفية التدرج في الدراسات الليسانس والماستر، حيث أوضحت أن الانتقال من السداسي الأول إلى السداسي الثاني في نفس السنة الجامعية ولنفس المسلك حقا لكل طالب مسجل بصفة منتظمة، والانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية مكسبا لكل طالب تحصل على السداسيين بالتعويض أو بدونه، أي إذا تحصل الطالب على الأقل على ثلاثين رصيدا، والانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس مكسبا للطالب الذي تحصل على السداسيات الاربعة لمسار التكوين بالتعويض أو بدونه، وهذا يتحقق إذا تحصل على تسعين (90) رصيدا واكتسب الوحدات التعليمية الأساسية المطلوبة في التخصص كما للطالب المسموح له بالانتقال في مسلك التكوين الاحتفاظ بالمواد المكتسبة لكن تبقى صلاحية فريق التكوين هنا في إجبارية الطالب أو إعفائه من متابعة الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية بالنسبة للمواد غيرا مكتسبة، كما لفريق التكوين الصلاحية في السماح للطالب الراسب في السنة الثانية أو السنة الثالثة في مسلك التكوين بإعادة التسجيل في نفس المسلك أو توجيهه نحو مسلك تكوين آخر لكن تعطى الأولوية للمسلك الأول وفي كل الحالات لا يمكن للطالب المسجل في الليسانس البقاء أكثر من (5) سنوات حتى في حالة إعادة توجيهه بينما يسمح له بإعادة التسجيل لسنة إضافية استثنائيا في حالة حصوله على (120) رصيدا أو أكثر (7)

وفيما يلي يمكن توضيح كيفية الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية:

➤ عدد الأرصدة المتحصل عليها من 0 إلى 29 (رسوب)

➤ عدد الأرصدة المتحصل عليها من 30 إلى 59 (قرار فريق لجنة المداولات)

➤ عدد الأرصدة المتحصل عليها 60 (النجاح)

أما التدرج في دراسات الماستر يتبع نفس الإجراءات المطبقة في الليسانس فقط الاختلاف يكون في عدد الأرصدة، حيث يسمح للطالب الذي تحصل على خمسة وأربعين (45) رصيدا على الأقل الانتقال من السنة الأولى إلى السنة

الثانية بشرط أن يتحصل على الوحدات التعليمية المشروطة لمواصلة الدراسات في التخصص، وتنص المادة (36) على أنه يسمح للطلاب بالتدرج في مسلكه التكويني وفق الشروط السابقة المادة (35) والاحتفاظ بالمواد المكتسبة وفي هذه الحالة فإن إجبار الطالب أو إعفائه من متابعة الدروس والأعمال الموجهة بالنسبة للمواد غير المكتسبة من صلاحيات فريق التكوين الذي يمكن له أن يسمح حسب الحالة السماح للطالب الذي لم يتمكن من الانتقال في السنة الثانية في مسلك تكوين بإعادة التسجيل في نفس المسلك أو بتوجيهه نحو مسلك تكوين آخر من طرف فريق التكوين، ينبغي أن تؤدي هذه العملية إلى بناء مسلك يتوافق وقدرات الطالب التي من شأنها أن تسمح له بتدرج أفضل في مساره الدراسي وفي الحالات لا يمكن للطالب المسجل في الماستر البقاء أكثر من ثلاث سنوات.

(8)

ثالثا- معوقات تعترض تطبيق القرارات الخاصة بالتقويم:

يقاس التعلم وأثره بنوعية مخرجاته التي تتحقق بأشكال مختلفة والتي منها الخريج الجامعي فالجامعة الفاعلة هي تلك التي تيسر وتعزز ذلك التعلم، من هنا توجه اهتمام المعنيين بالتربية والتعليم إلى تحديد الدعائم والركائز التي تجعل التعليم فعالا إذا أهتم بهما وعلى الرغم من توفير الكثير من الأدبيات التربوية في هذا الصدد لكن لا نزال نجهل إجراءات توظيفها على أرض الواقع كما نجهل إدراك وتصورات المستفيدين من المؤسسة الجامعية بإجراءاتها وخدماتها ومواصفاتها ومن بين الدعائم والركائز التي تجعل التعليم فاعلا الاهتمام بالتقويم وأساليبه حيث أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العديد من القرارات والنصوص الخاصة بذلك لكن التجسيد على أرض الواقع بقي متعطلا وهذا راجع لوجود عدة معوقات والتي نذكر منها ما يلي:

✓ عدم توفير الهياكل البيداغوجية الكافية لتغطية العجز وتسهيل سير العمل البيداغوجي للأستاذ، لأن عدد الطلبة أصبح اليوم في تزايد كبير حيث بلغ عدد المسجلين في الأفواج ما يفوق (60 طالب) وهذا العدد لا يستطيع الأستاذ مهما كانت خبرته التحكم والقدرة على التقويم والمتابعة لأعمال الطلبة.

✓ عدم تحسين وتطوير نظام الامتحانات حيث بقيت الطريقة التقليدية للتقويم هي السائدة حيث ترك فقط على مدى حفظ الطالب للمادة وليس على مدى تملكه للمعرفة والاستفادة منها في حياته.

✓ عدم الاهتمام بدراسة نتائج الطلبة وعدم دراسة المشكلات المتعلقة بالتحصيل وهذا راجع لغياب عمل اللجان والفرق البيداغوجية التي تهتم بهذا العمل أو لعدم وجودها.

✓ عدم تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية بما يتماشى والنظام الجديد(المخابر-المكتبات العصرية ومختلف التجهيزات الأخرى)

✓ عدم وجود دورات تكوينية خاصة بالأساتذة في مجال التقييم وما يحدث من تطورات فيه.

✓ عدم تخصيص ميزانية للمتابعة والسهر على نجاح العمل الأكاديمي على مستوى الجامعة أو على مستوى الكليات.

رابعاً- شروط نجاح التقييم:

ان وجود وجودة تقويمات الطلاب هو مطلب يجب أن نحصر عليه من خلال العمل على توفير مجموعة من الشروط ترتبط بعملية التقييم ذاتها، من حيث كفايات المقوم، وطبيعة الأدوات والأساليب المستخدمة في عملية التقييم، ثم السياق الذي تحدث فيه هذه العملية فلأجل نجاح التقييم يجب أن تتوفر بعض الشروط المنطقية والموضوعية، سوف نتعرض للأهم منها فيما يلي: (9)

❖ **التخطيط:** لا بد للتقويم الجيد من أهداف محددة، وواضحة يركز عليها، وتنطلق عملياته وإجراءاته منها، مثل هذه الأهداف هي بمثابة طريق يتضمن تحديد دقيق لصيغة التقويم من أبعاد ترسمها الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تطرح نفسها فيما يخص التقويم الموضوعي والسليم أو الارتقاء بذلك إلى مصاف الجودة ونجد منها لماذا نقوم بالتقويم ؟ ما الذي نقوم بتقويمه ؟ متى تبدأ عملية التقويم ومتى تنتهي ؟ كيف نقوم بتقويم موضوعي؟ كيف نحلل نتائج التقويم ؟ وكيف نستفيد من نتائج هذا التحليل ؟

❖ **التقنين:** ونقصد بذلك فيما يخص التربصات والخرجات الميدانية هو توفير نفس الظروف أو على الأقل إتاحة فرص متطابقة أو متكافئة لكل الطلبة في المواقف التي ستكون محل تقويم، بما في ذلك نفس الإمكانيات الفيزيائية، نفس التعليمات، نفس مهام التقويم ، نفس الزمن وكذلك وجوب إتباع نفس القواعد لتقدير النشاط الفردي للطلبة أثناء فترة التبرص.

❖ **الصدق:** ونقصد بذلك فيما يخص التبرصات والخرجات الميدانية تفسير نتائج التقويم واستخدامها ليس بأدوات التقويم وإجراءاته كما هو شائع، وتشير دلالة الصدق إلى ملائمة ونفعية الاستدلالات المبنية على نتائج التقويم.

❖ **الثبات:** ويتعلق أيضا بتفسير نتائج التقويم واستخدامها، ويشير إلى الدرجة التي تحدد مدى تطابق أو اتساق نتائج تقويم الطلاب من قياس إلى آخر، كأن تتم المقارنة بين نتائج القياس عن طريق الامتحانات الفصلية أو امتحانات الأداء في حصص الأعمال الموجهة.

الشمول: ينصب التقويم الجيد للطلاب على جميع جوانب التعلم، فيشمل التحصيل المعرفي والمهارات والاتجاهات والميول والقيم، بحيث يراعى نشاط الطالب في جميع النواحي منها الأدبية والخلقية والانضباط والمبادرة والجانب العلمي والمنهجي وغيرها.

❖ **الإجرائية:** فضلا عن كل الشروط السابقة فإن التقويم الجيد للطلبة المتربصين يجب أن يتصف بالواقعية ومراعاة الإمكانيات والتسهيلات المتاحة في بيئة التعليم والتعلم بالجامعة كما في ميدان التربص والوقت المخصص له.

خامسا- مايجب ان يكون في تقييم عمل الطلاب:

يجب على الأستاذ أو واضع الامتحانات الأكاديمية مراعاة مايلي:

✓ تجنب الطرق التقليدية التي تربط الإجابة عن السؤال بفقرة من المحاضرة وتخطب الذاكرة بل يجب أن تستهدف بشكل خاص قدرات الفهم والتحليل والمقارنة والتركيب والتقييم .

✓ ١ الدقة في التقويم وفي وضع الأسئلة حتى لا تخضع عملية التصحيح لمزاج الأستاذ أو لاعتبارات شخصية.

✓ يجب على عملية التقويم أن تغطي معظم الدروس أو المحاضرات

✓ احترام مبدأ التدرج في التقويم من تقويم لآخر.

✓ اعتماد مبدأ العدالة باحترام مستوى الطلاب، ومراعاة الفروق الفردية بينهم.

✓ وضع سلم واضح لسلم القياس والتنقيط الذي يجب أن يتزايد مع صعوبة الأسئلة

✓ تجنب ما أمكن الاختبارات الموضوعاتية لتعدد سلباتها: غياب التفكير المنطقي وسيادة التخمين بعض الأحيان ولا تقيس إلا معرفة الحقائق.

✓ يجب احترام القدرات والأهداف المسطرة أثناء إنجاز عملية التعلم

- ✓ إشراك أطراف متعددة في عملية التقييم.
- ✓ أن يسمح التقييم بتشخيص فعالية العملية التعليمية التعلمية ، ويربط عملية التقييم بالأهداف المراد تحقيقها.
- ✓ ان يستخدم التقييم النهائي بفعالية
- ✓ يجيد استخدام الاختبارات التحصيلية بأنواعها.
- ✓ يستخدم التقييم البنائي (التكويني المستمر) بفعالية .
- ✓ يستخدم نتائج التقييم لتطوير الأنشطة.
- ✓ يستخدم نتائج التقييم في التعرف على الفروق الفردية ومعالجتها.

سادسا- خاتمة وتوصيات:

ومع اعتبار النسب العالية للنجاح في البكالوريا في السنوات الأخيرة أكبر المعوقات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية حيث انتهجنا سياسة الكم مع إهمال النوع و هذا يبدو واضحا في مستوى خريجي الجامعات علما أن نظام **LMD** يستلزم كفاءات ومهارات معتبرة على الطالب الجامعي أن يتسم بها وعلى الدولة أن تفكر في جهاز آخر يمتص هذا الفائض من الطلبة حتى تتمكن الجامعة من انتقاء طلابها، ولن تنجح جامعاتنا في أدائها إلا من خلال فتح مجالات التنافسية العلمية الأكاديمية وخلق فضاءات التواصل الإيجابي بين الجامعة والمحيط من خلال التقييم المستمر لتصورات المجتمع حول الجامعة، ولن تترسخ التصورات الإيجابية إلا من خلال تحسين نظرة المحيط إلى التكوين الجامعي وهذا من خلال فتح قنوات الحوار والتواصل الدائم ومن خلال التقييم الذاتي الداخلي منه والخارجي، وجعل الإبداع الأكاديمي في مجال المعرفة موجهة وفعالا من داخل الجامعة إلى الفضاء الاقتصادي، وحتى يتحقق ذلك في أرض الواقع اورد بعض التوصيات:

❖ اعتماد أسلوب تقييم يتصف بدرجة عالية من الموضوعية و الموثوقية و الشمول و الابتعاد عن التلقين كما يركز على الرفع من القدرة التحليلية والتفكير الإبتقادي عند الطلبة.

- ❖ الارتقاء بالجانب الأكاديمي والإداري للجامعة ورفع كفاءتها وذلك من خلال وضع آليات لإختيار المدرسين واجراء تقويم لأدائهم وتطويرهم لضمان مدخلات إيجابية، وكذلك التحسين المستمر للمناهج واعتماد التصحيح المشترك بين الأساتذة واعتماد نظام التشفير خاصة في آخر السداسي لتحقيق الشفافية والموضوعية.
- ❖ بناء الاختبار يجب ان يخضع إلى القوانين العلمية وان تتوفر فيه شروط الاختبار المقنن كما يجب تفعيل عمل اللجان البيداغوجية، وهذا ما يؤدي إلى الحصول على النتائج الحقيقية للطالب ومنه الوصول إلى التقييم الفعلي للمناهج والمقرر الدراسي لوحدة التعليم.
- ❖ تطوير أساليب التقويم حتى لا يبقى الأستاذ يعتمد على الطريقة التقليدية التي تركز على قياس المعارف فقط وإهمال الكفاءات الأخرى مثل المهارات...
- ❖ يجب ان يعتمد على شبكات التقويم التي تعتبر الموجه الصحيح للأستاذ أثناء القيام بعمليات التقويم، لأن شبكة التقويم تحتوي على الكفاءات و السلوكيات المراد قياسها من خلال العملية التقييمية.
- ❖ يجب ان لا يقتصر التقويم في حصة الأعمال الموجهة في أغلب الأحيان عن تقديم العروض والبحوث النظرية فقط بل يجب الاهتمام بالأعمال المنزلية و الاختبارات السريعة والفروض الفجائية.
- ❖ يجب الإطلاع على ما هو جديد فيما يخص التقويم وتفعيل القوانين التشريعية في هذا المجال، والاهتمام بالأعمال التطبيقية الخاصة بالمخابر.

المراجع:

- 1- فتيحة كركوش، اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل . م . د، دراسة ميدانية بجامعة البليدة، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية عدد 8 جوان 2012، ص123
- 2- وزارة التعليم العالي والبحث العلم: قرار رقم 5/800 المؤرخ 2005/01/23، يحدد تنظيم التعليم وضبط كفايات مراقبة 11/ 10/ المعارف والكفاءات والانتقال في الدراسات ليسانس نظام جديد، الجزائر.
- 3- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، القرار 11/712، ص4
- 4- نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي، يوم إعلامي لطلبة السنة الأولى LMD، علوم اقتصادية وتسيير حول طرق التقييم في نظام LMD بجامعة قلمة يوم: 2007/2/7، ص2

- 5- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، القرار 11/712 مرجع سابق، المادة 23، ص4
- 6- نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي، مرجع سابق، ص3
- 7- نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي، مرجع سابق، ص7
- 8- نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي، مرجع سابق، ص8
- 9- مزبان وناس، الملتقى الوطني الثاني حول اشكالية التقييم واساليبه في منظومة التعليم العالي في ظل نظام LMD، يومي 7، 8 ماي 2013، الجزائر.